احتمالها أو التسامح معها – وهو الأمر الذي كشفته وأكدت عليه جمعيتنا من زاوية مختلفة أثناء اجتماعات كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ فان هذا الوضع يتفاقم لتغدو معالجته بطريقة واقعية وبناءة، أمراً أشد عسراً. ولعل موضوع فلسطين يجسد على وجه الدقة السياق الذي يتيح لنا أفضل تقويم ممكن لمدى نقض القواعد الدولية التي تحكم حقوق الانسان وعجزها، على ضوء كل الاحتمالات الواردة من أوجه الاعتداء على المفاهيم الديموقراطية، هذا من جهة، وتقويم مدى شدة الحاجة الحيوية لمعالجة هذا الوضع سريعاً، من الجهة الاخرى.

ولهذه الغاية بالذات، باعتبارها تمثل حصيلة مهمتنا الاستقصائية الميدانية، نسارع إلى القول على الفور، وإلى التأكيد بقوة، على مدى شدة هذه الحاجة للمعالجة، وإعلان عزمنا على أن نساهم في تنظيم عمل مشترك فعال ومنسق، يكون في مستوى المشكلة المطروحة.

تقرير تمهيدي

وصل وفد الاتحاد الدولي للحقوقيين الديموقراطيين إلى اسرائيل في الثالث عشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠. وتألف من مونيك شيميليبه – جندرو استاذ القانون الدولي في جامعة ريمس (فرنسا)، ورميو فروتشي القاضي المتقاعد (ايطاليا)، وباتريك ماك كارتان محام من دبلن (ايرلندا). وقضى الوفد الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠ في جولة شملت زيارات لعدة أنحاء ومنازل ومكاتب للالتقاء بالناس في الضفة الغربية المحتلة. وكانت بين المدن والبلدات التي زارها أعضاء الوفد: القدس، والخليل، ونابلس، ورام الله، والبيرة، وبيت لحم وسواها، وهي تمثل معظم الكثافة السكانية في الضفة الغربية. وعقد أعضاء الوفد خلال هذه الجولات زهاء أربعين مقابلة مطولة، مع أشخاص واسعي الاطلاع وذوي صفة تمثيلية للرأي العام، وينتمون إلى مهن ومشارب وقطاعات مختلفة. ونقدم فيما يلي خلاصة إجمالية للحقائق والوقائع التي تراكمت لدى اللجنة في أثناء ممارسة مهامها.

إحتلال عسكري أم إدارة مدنية؟

الذي يتجول في المناطق المحتلة، يستحيل ألا يلفت نظره الوجود العسكري الاسرائيلي الكثيف والطاغي:

نقاط تفتيش عسكرية على الطرق، دوريات في المدن، تحصينات وإجراءات خاصة لحماية المكاتب الحكومية والبنايات والمستوطنات، بالاضافة إلى الحركة المستمرة للآليات التي تحمل العسكريين. على أن هذا الوجود المادي الملموس للقوة العسكرية الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة لا يمكن تقديره حق قدره إلا بفهم دوره الحقيقي والاساليب التي يستخدمها، لكي يحقق بأقصى درجة من الفعالية، الغايات التي تستهدفها الادارة الاسرائيلية والمخططات التي ترسمها.

فالحياة في المناطق المحتلة، بشموليتها وبتعدد أوجهها ونواحيها، تخضع حالياً لحكم الآلة العسكرية الاسرائيلية، وجميع السلطات المدنية مناطة كلياً بالحكام العسكريين الذين يعينهم النظام تحت إشراف وزير الدفاع، بغية إدارة الأمور وترتيبها في المناطق المحتلة بما يخدم المصالح والمخططات الاسرائيلية. وحتى الخدمات القضائية يتولاها العسكريون. وتيسيراً لمهمة الاغتصاب الكامل للخدمات المدنية والقضائية في المناطق المحتلة، عمد الاسرائيليون في أثناء فترة احتلالهم منذ ١٩٦٧، إلى إصدار أكثر من ٩٥٠ أمراً عسكرياً تقضي بإحالة الادارة الفعلية للحياة اليومية في المناطق المحتلة، إلى عهدة السلطات العسكرية. وتحدث هذه العملية تدريجاً، ودون التزام بنشر القرارات العسكرية. ولقد استخدمنا تعبير «الادارة الفعلية» قصداً لأن السلطات الاسرائيلية تسمح بوجود مجالس بلدية منتخبة، كمجرد واجهات شكلية. وسوف نرى في سياق التقرير كيف أن السلطات الاسرائيلية شنت منذ ١٩٧٦ على الخصوص، وهو تاريخ آخر انتخابات بلدية جرت في المناطق المحتلة، حملة مدروسة ومنهجية لمضايقة الهيئات البلدية المنتخبة وإزعاجها بصورة دائمة، وإعاقتها عن أداء وظائفها على نحو سليم.

مجموعة القوانين العسكرية الاسرائيلية هذه